المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 7 لسنة 2022- تشرين2
No. 7 – November 2022
ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

# النقد النحويّ عند ابن مالك ت 672 هـ

أ.م.د.عبد الله حميد حسن
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الأنبار
أ.م.د.علي سعد لطيف
كلية الإمام الأعظم - الجامعة

**الملخص:**

إنّ النقد النحويّ مصطلح حديث ما يزال البحث فيه والتأليف فيه قليلًا، ولا يخفى على دارس العربية أهمية ابن مالك وعلوّ قدره، وسموّ علمه، في زمانه وبعد مماته حتى يومنا هذا، ينهل طلاب العلم من علمه ويحفظون نظمه الذي عُرف به، ومختصراته التي أجاد فيها وأبدع، وإنّما اخترته لهذه الدراسة دون غيره من علماء النحو؛ لأنّه يعرض المسائل النحوية بأسلوب منهجيّ، وينقد الآراء النحوية بطريقة علمية، ويصدر الأحكام عليها مع الدليل والبرهان، مستعينًا بقدرته النحوية العالية وذاكرته القويّة في الحفظ، وخبرته في القراءات القرآنية، والحديث النبويّ الشريف، وكثرة اطلاعه على الشعر العربيّ، فهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث حديثًا شاملًا، واستقصاه استقصاء كاملًا، فالهدف من البحث جمع آرائه النقدية المتفرقة في كتبه لإبرازها بالشكل العلمي الذي يميّزه عن غيره في مجال النقد النحوي.

**الكلمات المفتاحية:** النقد النحوي، الاستحسان، الرفض

# Grammatical criticism in Ibn Malik died 672 A. H

Assist Prof Dr. Abdullah Hamid Hassan
College of Education for Human Sciences - University of Anbar
Assist Prof Dr. Ali Saad Lateef
Imam Great College - University

**Abstract:**

Grammatical criticism is a modern term, so there is still little research and composition for it. As for Ibn Malik, it is not hidden for the student of the Arabic language its importance, the lofty status, and the loftiness of his knowledge, in his time and after his death to this day. and its abbreviations, which he excelled in and excelled in, but I chose him for this study without other grammarians; Because he presents grammatical issues in a systematic manner, criticizes grammatical opinions in a scientific way, and issues judgments on them with evidence and proof, using his high grammatical ability and strong memory in memorization, and his experience in Qur'anic readings, the noble Prophet's hadith, and his extensive knowledge of Arabic poetry. Speak a thorough talk, survey him fully.

**Keywords:** grammatical criticism, approval, rejection

## المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغرّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

من المسلَّمات العقلية أنَّ كلّ ما يولد صغيرًا معنويًا كان أم ماديًا، يكفل الزمن نموّه وتفرّعه، وعلم النقد ليس بدعًا أو خارجًا عن ناموس الطبيعة، فقد نشأ ببدايته معتمدًا على الإحساس والذوق الفطري، ثم نما حتى استوى على سوقه وارتسمت معالمه، لذا من المنطقي نفي خلق النظرية النقدية عند العرب القدماء، سواء أكانت في الأدب أو اللغة بفروعها، فكان النقاد العرب يشيرون إلى التأثّر بالبيئة والعصر والثقافة، أو يقارنون بين الشعراء، أو بين استعمال لغويّ أو نحويّ في سياق معيّن، ولكنَّ هذا كلَّه لا يتحول إلى نظريات نقدية ومن الصعب أن نجعل لهم فلسفة نقديّة، أو أن نجعل لهم نظريات نقديّة بالمعنى الدقيق؛ فالنقد بدأ فطريًا ساذجًا يعتمد على الإحساس والذوق حتى أخذ يتطوّر ويتقعّد. وتعد الوقفات النقدية العفوية والفطرية اللبنات الأولى للنقد عند العرب التي نمت فآتت أكلها وأصبحت منطلقات متنوّعة، فلا يمكن أن نتصور أن "ناقدًا بنى من الوهم المطلق نظرية محدودة المعالم واضحة السمات، وكان النقد النحويّ جزءًا من تلك الوقفات غير أنّه كان غير واضح المعالم لكونه مصطلحًا حديثًا ما يزال البحث فيه والتأليف له قليلًا، ولا يخفى على دارس اللغة العربية أهمية ابن مالك، وعلوّ قدره، وسموّ علمه، في زمانه وبعد مماته حتى يومنا هذا، فمازال طلاب العلم ينهلون من علمه ويحفظون نظمه الذي عُرف به، ومختصراته التي أجاد فيها وأبدع، ومن هنا اخترته لهذه الدراسة دون غيره من علماء النحو؛ لأنّه يعرض المسائل النحوية بأسلوب منهجيّ، وينقد الآراء النحوية بطريقة علمية، ويصدر الأحكام عليها مع الدليل والبرهان، مستعينًا بقدرته النحوية العالية وذاكرته القويّة في الحفظ، وخبرته في القراءات القرآنية، والحديث النبويّ الشريف، وكثرة اطلاعه على الشعر العربيّ، فهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث حديثًا شاملًا، واستقصاه استقصاء كاملًا في تنسيق رائع، وأسلوب بديع مع دعم كلامه بما يحتاج إليه المقام من دليل وشاهد، واعتمدت في هذه الدراسة على كتبه (التسهيل)، و(شرح التسهيل)، و(شرح الكافية الشافية)، و(شواهد التوضيح)، ولم أرَ حاجة إلى الرجوع إلى ألفيته بكثرة؛ إذ كانت (الكافية الشافية) متضمنة ما في الألفية وزيادة، وكان (شرح الكافية الشافية) شرحًا وافيًا للألفية بقلم ناظمها، وكذلك الحال بالنسبة لـ(تسهيل الفوائد)؛ إذ إنّ شرح التسهيل كان يضمّ التسهيل وزيادة، واحتوى البحث على ثلاثة مباحث تسبقها مقدّمة، وتمهيد عرضت فيه لمفهوم النقد النحويّ ووسائله، تضمّن المبحث الأول دراسة منهج ابن مالك في النقد النحويّ من حيث أساليبه والمعايير التي اعتمدها في نقده والمؤاخذات التي سُجّلت عليه، وتضمّن المبحث الثاني: القبول والاستحسان، أما المبحث الثالث فقد خصصته للرفض والاستهجان، فجمعت في المبحثين الألفاظ الخاصة بالقبول أو الرفض وعرضت لنماذجهما بالتحليل والتفسير. ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي تمخض عنها البحث.

والسؤال الذي ينبري في هذا البحث: أيمكن أن نصل من خلال مصنفات ابن مالك إلى نظريته النقدية في النحو، ولا سيما أنّه وجد في عصر ضرب التأليف النحويّ بسهم وافر من التطور؟ سؤال سنتبين جوابه في قابل البحث.

## التمهيد: النقد النحويّ مفهومه ووسائله

### أولًا: مفهوم النقد النحويّ:

**النقد في اللغة**: له عدة معانٍ منها التمييز، ومنه تمييز الدراهم، فنقد الدراهم هو إخراج الزائف منها[1]، ومنها: العيب: جاء هذا المعنى في قول أبي الدرداء: ((إن نقدت الناس نقدوك))[2]، أي: عبتهم[3]، ومنها:

---

[1] ينظر: العين 5/118-119.

[2] غريب الحديث (الخطابي) 2/284.

[3] ينظر: تهذيب اللغة 9/51.

النقر، مثل: ينقد الطائر الفخ، أي: ينقره بمنقاره[4]، وكل هذه المعاني تدور في دلالتها على إبراز الشيء وبروزه[5].

**أما النقد في الاصطلاح النحوي**، فلا تعريف له عند النحويين المتقدمين، والمتأخرين غير أن بعض المحدثين قد وضعوا تعريفًا لنقد النصوص الأدبية، فقال الدكتور هاشم صالح مناع فيه: إنَّه ((فن دراسة النصوص الأدبية؛ لمعرفة اتجاهها الأدبي، وتحديد مكانتها في مسيرة الأدب، والتعرف على مواطن الحسن، والقبح مع التفسير، والتعليل))[6].

وعرّف د.سلام حسين النقد النحويّ بأنّه: ((النقد الذي يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة أو القبح والرداءة، وصولًا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة معتمدة في كلّياتها على الاستقراء اللغوي، والفهم الذي تجمّع في عقول العلماء))[7].

وعرّفه حسين جاسم عبد الرضا بأنّه: ((الحكم الصادر من نحوي على توجيهات غيره من النحويين لنصوص القرآن الكريم، أو للنصوص الأدبية الأخرى من شعرٍ ونثرٍ، ويشمل الإعراب، والاستدلال، والمصطلح على وفق معايير نقلية، وعقلية، على أن يراعى المعنى في العملية النقدية، ويكون إصدار الحكم النحوي على ثلاثة أشكالٍ، الأول: الرفض، والاستهجان، والثاني: القبول، والاستحسان، والثالث: تبيين مواطن الضعف، أو القوة في التوجيه))[8]. وهو تعريف جيّد يكاد يكون جامعًا مانعًا لولا تحديد الباحث تلك التوجيهات بالإعراب والاستدلال والمصطلح؛ إذ إنّ النقد النحويّ أكثر من أن يُحدد بهذه العناصر الثلاثة.

**ثانيًا: وسائل النقد النحويّ:**

إنَّ للموهبة والثقافة أثر كبير في تهذيب ذوق الناقد النحويّ وتكوينه، فيشترط فيه أن يكون ذا حظ كبير من العقل والذوق، لأنّ النقد ليس ملكة هينة، بل هو مركّب من أشياء متعددة يرجع بعضها إلى قوة العقل، وبعضها الآخر إلى قوة الشعور، فالحكم النقدي لا يصدر اعتباطًا، وإنَّما هو مبني على ذوق خاضع للبحث العلمي.

والتراث النحويّ الذي خلّفه ابن مالك يفيد فائدة كبيرة في تدريب الذوق على الأسلوب النقديّ، والبت في الاتجاه العلمي لابن مالك لا يحتاج إلى تنقير وبسط وتنويه، وإذ يبرز في كثير من أحكامه النقدية التي سنتناولها صعدا .

أما الموضوعية فهي واجبة في الأحكام الحياتية العامة، فالهوى إذا حكم جار، والعاطفة بألوانها غالبا ما تبعد الحكم النقدي عن جادّة الصواب، فكثير ما نجد نقدًا ناتجًا عن الذوق الشخصي أو الإعجاب أو الحقد الفردي والرأي الذاتي، غير القائم على الخبرة العلمية الكافية، والمجرد من الموضوعية، فيكون نقدًا

---

[4] ينظر: العين 119/5، وتهذيب اللغة 50/9.

[5] ينظر: مقاييس اللغة 467/5.

[6] بداياتٌ في النقد الأدبي 92.

[7] النقد النحوي عند ابن هشام الأنصاري: د.سلام حسين علوان د.صبيحة حسن طعيس، (بحث منشور) مجلة كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية، العدد 68، لسنة 2011م: 29–30 .

[8] النقد النحوي عند الشاوي (ت 1096هـ) في كتابه المحاكمات: 15.

مهلهلًا عاريا عن الحق بعيدا عن الصدق، يتلقفه المتلقي بيد الشك وعدم الاكتراث أحيانا كثير، رادًا إياه بدليل اللاموضوعية، ونجد أنّ ابن مالك قد تسلّح في نقده برأي موضوعي لا ذاتي، وبأحكام وقواعد علميّة تجردّه وتنزهه عن الحكم الشخصي، والموضوعية سمة بارزة في مواقف النحوية، فعلى الرغم من بصريته نراه يقف مع الكوفيين، فهو بريء من العصبية المذهبية التي تعمى عن الحق، وينحى باللائمة على من ينساق معها ويمضي في سبيلها، وهو لا يكتفي بالالتزام بالموضوعية في عمله، بل ينبّه عليها، ويشين من يغفلها، ونجد أن في نقده النحوي في أية مدوّنة نحوية من مدوّناته قائمة على ثلاثة أمور رئيسة هي: وجود الناقد النحوي، والنص القابل للنقد أو المعدّ للنقد، والأدوات التي يستعملها الناقد في نقده، وتتلخّص وسائل النقد النحويّ بطريقتين[9]:

- الأولى: النقد الشفويّ المتمثّل بالمحاضرات والمناظرات بين العلماء وغيرها. وهذا النمط لا نجده عند ابن مالك لأنّ اتجاهه في التأليف التزم منهجاً معينًا لم ينفك عنه البتة.

- الأخرى: النقد الكتابيّ: وهي المدوّنات التي أُلّفت في مجال الردود والمؤاخذات، وتمثّلت بالنقد الكتابيّ المتخصص[10]، وغير المتخصص[11]، والمؤلفات النقديّة الميسّرة[12].

ونجد هذا النمط مبثوثًا في كل كتب ابن مالك، فهو لا يغادر مسألة إلا بعد أن يشبعها بحثًا ويوضحها ويجرّدها من غيرها فلا تلتبس بشيء، فهو صاحب ذهن متوقد، وذكاء نادر وملاحظة دقيقة وقدرة عجيبة على الاستيعاب، وهذا ما تطالعنا به مصنفاته، فنراه يفرّع ويشعّب، ويوصل ويجمع المسائل النحويّة ملمًّا بأطرافها سادًا ثغراتها، وقليل من ملك هذه الموهبة، فهو ذو ثقافة واسعة، وعى ثقافة عصر زخر بالعلوم والعلماء، فذهب يستقصي علم العربية، وأدرك فلسفته، وغاص في دقائقه، وبلغ في العربية وعلومها من الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل.

## المبحث الأول: منهج ابن مالك في النقد النحويّ

### أولًا: أساليب ابن مالك في النقد النحويّ:

اختط ابن مالك لنفسه منهجًا خاصًا وطريقًا مميزًا في عرضه للآراء النحوية التي أوردها في مدوّناته النحوية التي تركها؛ فكان يناقش ما يستحسن من آراء فيقبلها، ويرفض بعضها مبيّنًا السبب في عدم القبول، ولكن أساليبه في النقد كانت متنوعة من موضع لآخر بحسب المسألة التي يوردها وهي بالآتي:

#### 1. الموازنة بين الآراء النحوية والترجيح والتضعيف:

اعتمد ابن مالك مبدأ عرض الآراء النحوية المتعددة في المسألة الواحدة ثم الموازنة بين الآراء أو الترجيح من بينها، فمن ذلك ما ذهب إليه في عدد الأحرف المشبهة بالفعل، حيث ذكر مذهب جمهور النحاة إلى أنها

---

[9] ينظر: النقد النحوي قيمه ومضامينه: 90-94.

[10] يمثّل هذا الجانب ابن ولّاد في (الانتصار لسيبويه على المبرّد)، وابن السيد في (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) وابن الطراوة في (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في رسالة الإفصاح) وغيرهم.

[11] يمثّل هذا الجانب ابن هشام الأنصاري، وأبو حيان الأندلسي، والسيوطي وغيرهم.

[12] يمثّل هذا الجانب كتاب (الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي وغيره ممّن جاء بعده.

خمسة أحرف[13] وذكر أن فريقًا آخر جعلها ستة، وذلك بجعل (أنّ) المفتوحة الهمزة حرف مستقلاً بنفسه[14]، حيث صرّح بذلك بقوله:

**لإن أنّ ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل[15]**

حيث يقول: إنّها ((ستة إذا ذكرت (أنّ) وخمسة إذا استغنى بـ (إنّ) كما فعل سيبويه))[16]. وقد يعرض ابن مالك الآراء النحوية ثم يرجّح منها ما يراه مناسبًا لنقده النحوي، فمن ذلك ما ذهب إليه في تنوين العوض، بقوله: ((وكون هذا التنوين عوضًا لا صرف هو مذهب سيبويه والمبرّد، إلا أنّ سيبويه جعله عوضًا عن الياء، والمبرد جعله عوضًا من ضمة الياء وكسرتها، والصحيح مذهب سيبويه))[17]. حيث عرض لرأيين هما لسيبويه والمبرّد، ورجّح منهما رأي سيبويه في المسألة ناقدًا رأي المبرّد في المسألة التي عرضها.

## 2. التحليل النحويّ:

يتّخذ ابن مالك من التحليل النحويّ أساسًا لنقد الرأي النحوي المطروح، فتجده يحلل ويفصّل الكلام والأقوال لتحقيق غايته، ومن ذلك نقده للكوفيين في كون اسم الفعل من الأسماء، متابعًا مذهب البصريين بكونها تقوم مقام الفعل إلّا أنّها غير متصرّفة تصرّف الفعل[18] مستدلًا بالحد النحويّ وتحليله، فهو أول من وضع حدا لاسم الفعل في ألفيته، حيث يقول[19]:

**ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه**

ونجد أن ابن مالك يذهب إلى تحديد أدق لاسم الفعل بأسلوب التحليل النحويّ بقوله: ((كل اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل))[20]، فاسم الفعل عنده، ينوب عن الفعل مؤديًا معناه عاملا عمله بدون أن يتأثر بعامل يدخل عليه[21]، وهو ينوب عن الأمر والنهي وهو الغالب عليه، وتقل نيابته عن الماضي وأقل منها نيابته عن المضارع.

## 3. الشرح والتفصيل والتمثيل:

قد يلجأ ابن مالك إلى الشرح والتحليل في نقده للمسألة النحوية، فمن ذلك أنه ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعالًا غيرها معتمدًا على الشرح والتمثيل، فمن ذلك قوله في الفعل (نظر) نحو قوله تعالى: (فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا)[22] و(أبصر) في نحو قوله تعالى: (فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون)[23]

---

[13] ينظر: الكتاب: 131/2، المقتضب: 107/4، والأصول: 277/1–278.

[14] وهو مذهب أبي علي الفارسي وغيره. ينظر: المقتصد: 443/1.

[15] الألفية: 14.

[16] شرح الكافية الشافية: 471/1.

[17] شرح الكافية الشافية: 154/1. وينظر: الكتاب: 308/3، والمقتضب: 280/1–291.

[18] ينظر: التسهيل: 210.

[19] الألفية: 43.

[20] شرح عمدة الحافظ: 736.

[21] ينظر: التسهيل: 210.

[22] الكهف: 19.

[23] القلم: 5–6.

و(تفكر) في نحو قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ)[24] و(سأل) في نحو قوله تعالى: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)[25]، وغيرها مما وافقهن[26].

ومن ذلك قوله في كان وأخواتها في تحديد الزمن والحدث، إذ يذهب أنها ((تسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا (ليس) ... زعم جماعة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني أنّ (كان وأخواتها) تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواتهم باطلة من عشرة أوجه))[27]. حيث فصّل بذكر عشرة أوجه لنقد ما ذهب إليه النحاة من قول بشرح وتفصيل وتمثيل.

### 4. النقد بآراء غيره من العلماء:

يستخدم ابن مالك آراء غيره من النحاة في نقد الرأي النحوي الذي يذكره في مسألة يوردها، فمن ذلك ما أورده في مسألة (رب) فقد ذهب البصريون إلى أنها حرف جر بدليل مساواتها الحروف في عدم دلالتها على معنى مفهوم بلفظها فهي لا تدل على معنى بذاتها، وتكون دلالتها على المعنى عندما تدخل على غيرها، وذهب الكوفيون إلى أنها (اسم) واستدلوا على اسميتها بالأخبار عنها[28] في نحو قول الشاعر:

**إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار**

فذهب ابن مالك مذهب البصريين في أنها ليست اسما بل حرف يغلب عليه أن يكون للتكثير[29] وفاقا لسيبويه الذي يرى أنها ترد بمعنى كم[30]. وخلافا للجمهور الذي يرى أن (رب) ترد غالبا للتقليل[31]، بقوله: ((والصحيح أن معناها في الغالب التكثير))[32].

### 5. النقد بالحدود النحوية:

يلجأ ابن مالك إلى الحدود النحوية أسلوبًا للنقد النحوي في مدوّناته النحوية، وذلك من خلال إيراد حدّ مختلف عما تعارف عليه متقدموه، فمن ذلك الضرورة الشعرية، وله فيها مذهب مختلف عمّن سبقه من النحاة، حيث حدّها بأنّها: ((ما ليس للشاعر عنه مندوحة))[33] فهي ما لم يضطر الشاعر إليه، والذي يمكن الاتيان بغيره في موضعه ليس بضرورة عنده، وإنّما يجوز على قلة ويكون في الاختيار، ونقد ما ذهب إليه النحاة من ضرائر الشعر بناءً على مذهبه في المسألة، من ذلك قول الشاعر:

**ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأي والجدل**

---

[24] الأعراف: 184.

[25] الذاريات: 12.

[26] ينظر: التسهيل: 72.

[27] شرح التسهيل: 338/2.

[28] ينظر: الإنصاف: 832/2[م121]، وينظر: الأصول: 507/1.

[29] ينظر: شواهد التوضيح: 164، شرح التسهيل: 37/3، شرح الكافية الشافية: 791/2.

[30] ينظر: الكتاب: 161/2.

[31] ينظر: الهمع: 25/2.

[32] شواهد التوضيح: 164.

[33] شرح التسهيل: 276/2.

يقول ابن مالك: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكّن قائل الأول أن يقول: ما أمن بالحكم المرضى حكومته... فإن لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار))[34].

فمن ذلك ذهابه إلى جواز إعمال (لو) حملاً على (إنْ) اضطراراً[35] وإن كان الأصح عنده عدم إعمالها في نحو قول الشاعر[36]:

**تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا**

وقول الآخر[37]:

**لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الأخال نهد ذو خصل**

ولم يعمل أحد من النحاة (لو) سوى ابن الشجري وخصّه الضرورة[38] وتابعه ابن مالك مع تنبيهه بأنّ عدم إعمالها هو الصواب.

### 6. النقد الفاسد:

قد يكون نقد ابن مالك فاسدًا وخاطئًا في بعض المسائل التي أوردها، وذلك لعدم الدقّة في نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها؛ بل كان في بعض الأحيان ينسب قولًا ينفرد به أحد النحاة إلى الجمهور، أو العكس، أي إنه ينسب مذهب الجمهور إلى احد النحاة، وقد يركب بين قولين من أقوال النحاة، فيجعلها مذهبًا واحدًا، فمن ذلك القول في مسألة رافع المبتدأو الخبر ((وأمثل من قول من قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معًا، قول أبي العباس: الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ، وهو أيضًا مردود، لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقويًا بلفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة أو كون العامل لفظًا متقويًا بمعنى كتقوي المضاف بمعنى (اللام) أو بمعنى (من) فالقول بأن الابتداء عامل مقوّى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب ردّه))[39]. ففي هذا الموضع نسب ابن مالك إلى المبرد ما لم يذهب إليه أو يقل به في مصنّفاته وبنى عليه نقدًا نحويًا وهو من النقد الفاسد.

## ثانيًا: المعايير التي اعتمدها ابن مالك في النقد النحوي

لم يكتفِ ابن مالك بالحكم على الآراء النحوية والنصوص الأدبية بالقبول والرفض، بل كان يدلّل على حكمه بأدلّة السماع والقياس والإجماع، فكان منهجه دقيقًا علميًا واضحًا في النقد النحوي يستند على الأصول النحوية حتى يستطيع التثبّت فيما ينقده من قول ورأي.

- **الاستدلال بالسماع:**

كان ابن مالك أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم، وله في استحضار الآيات للاستدلال بها قوة وقدرة، فقد كان إمامًا في القراءات، وعالمًا بها، وإذا لم يجد في القرآن شاهدًا عدل إلى الحديث، يستخرج منه ما صحت روايته معتمدًا في ذلك على خبرته الواسعة، وممارسته كتب الحديث الموثوق بصحة ما فيها، فإن لم

---

[34] ينظر: شرح التسهيل: 1/197-198.

[35] ينظر: شرح التسهيل: 3/413، وشواهد التوضيح: 72.

[36] ينظر: شرح التسهيل: 3/413.

[37] ينظر: شرح التسهيل: 3/413.

[38] ينظر: الأمالي الشجري:1/333.

[39] ينظر: شرح التسهيل: 1/271.

يتيسر له العثور على ضالته المنشودة عرج على شعر العرب، وكلامهم، ولعل كثرة اطلاعه على شعر القدماء، وسرعة حفظه لما يقع تحت بصره سهل له نظم الشعر، بل طبعه على قوله حتى عالجه في أصعب مسالكه، وهو نظم العلوم، وقد يجمع في استدلالاته بين القرآن والحديث، والموثوق به من الشعر وكلام العرب[40].

فمن استشهاده بالقرآن الكريم في النقد النحوي: قوله في حذف الخبر بعد (إذا) الفجائية: ((ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع، والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف، كقوله تعالى: ((فإذا هي حيَّةٌ))[41]، و((فإذا هي بيضاءُ[42]))[43].

ومما لحظه الدارسون على ابن مالك هو كثرة استشهاده بالحديث النبويّ الشريف فكان يجعله في المرتبة الثانية من أدلة السماع، حتى قيل عنه في ذلك: كان ابن مالك آية في الحديث، فهو سمعه وأرهف السمع ليضبط مشكله، ويخرج ما ظاهره البعد عن قياس العربية ثم صنف فيه، وبذا يكون حصل منه ما لم يحصله كثير من أمثاله[44]. فمن استشهاده بالحديث في النقد النحوي قوله في مجيء معمول الصفة المشبهة مضافًا إليها ومتصلًا بالهاء في نحو (زيدٌ حسنُ وجِهِه): ((وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر، وهو عند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره، وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع: ((صقر وشاحها))[45]، وفي حديث الدجال: ((أعور عينه اليمنى[46]))[47].

أمّا استشهاده بكلام العرب، فجاء على نوعين، الأول: الاستشهاد بما نُقل عن العرب نثرًا، والثاني: الاستشهاد بما نُقل عن العرب نظمًا، فمن الأول قوله في محلّ الضمير المتصّل باسم الفعل في نحو (عليه رجلًا): ((واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات: فموضعه: رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وجر عند البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: (على عبد الله زيدا) -بجر عبد الله- فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه))[48]، ومن استشهاده بكلام العرب المنظوم قوله في جواز إسناد (نِعْمَ) إلى (مَنْ) التي بمعنى الذي: ((فظاهر هذا القول من أبي الحسن يشعر بأنه لا يجيز نعم الذي يفعل زيد، ولا نعم مَن يفعل زيد، ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به... ومما يدل على أنّ فاعل نعم قد يكون موصولا ومضافا إلى موصول قول الشاعر[49]:

---

[40] ينظر: شرح الكافية الشافية 1/24-25 (مقدمة المحقق)

[41] سورة طه: 20.

[42] سورة الأعراف: 108.

[43] شرح التسهيل 1/275.

[44] ينظر: فوات الوفيات 3/407، ونفح الطيب: 2/223.

[45] صحيح مسلم 7/140 والرواية فيه (صفر ردائها)

[46] صحيح البخاري 4/167.

[47] شرح الكافية الشافية 2/1069.

[48] ينظر: شرح الكافية الشافية 3/1393.

[49] من شعر قيل في مدح بشر بن مروان بن الحكم لا يعرف قائلة وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 4/252، والتذييل والتكميل 10/122.

**وكيف أرْهَبُ أمْرًا أو أُراعُ لـــه وقد زَكَاتُ إلى بشْر بن مَرْوان**

**فَنِعم مَزْكأ من ضاقت مذاهبُه ونِعْمَ مَن هو في سرّ وإعْلانِ**

فلو لم يكن في هذا إلا إسناد نعم إلى المضاف إلى مَن لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى مَن، لأن فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد نعم إليه، فكيف وفيه: نعم مَن هو))[50]. وقد يستشهد ابن مالك بجميع أركان السماع، أي: بالقرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف وكلام العرب في النقد النحوي كما في مجيء من لابتداء الغاية في الزمان[51].

- **الاستدلال بالقياس:**

لا تخفى أهمية القياس في أي حكم نحوي، لكونه أبرز أدلة الصناعة النحوية، فهو الركن الأساس الذي قامت عليه الدراسة النحوية، فلا غرابة أن يعتمد عليه النحويون كثيرًا في تقرير قواعدهم، وتأصيل أصولهم، وابن مالك كغيره من النحاة جعل القياس وسيلة استعان بها لدعم أحكامه النقدية ، سواء أكانت تلك الأحكام ترجيحا أم تضعيفا ؟ ويتجلى هذا في مسائل عدة منها احتجاجه بالقياس في دلالة التعريف والتنكير، قوله: ((واحتج قوم على الخليل بأن قالوا: لما كان التنكير مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولا عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره، وهذا ضعيف جدا؛ لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل، وقد يختلفان مطلقا كشَبِع شِبَعا فهو شَبْعان، وجاع جُوعا فهو جائِع، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِيَ رِضًا فهو رَاض، وسخط سُخْطا فهو ساخِط، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحد...))[52].

وقد يحتجّ ابن مالك إلى العقل حين تتوفّر له شروط الاجتهاد (انعدام السماع والقياس)، كقوله ((وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف (مَنْ وما) الاستفهاميتين، نظرا إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندَك؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب، وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بني فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم، والثاني: أنّ (مَنْ وما) في السؤالين قائمان مقام: أي إنسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير))[53].

- **الاستدلال بالإجماع:**

ويعني ((إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة))[54]، ويعد الإجماع الأصل الثالث من أصول النحو الاستدلالية، وهو من اصطلاح علماء العربية، وقد استند إليه ابن مالك في رده على مذهب ابن جني في جواز تقدّم (الواو) على عامل المصاحب في باب (المفعول معه)، فقد احتجّ بإجماع النحاة على أنّ (الواو)

---

[50] شرح التسهيل 11/3.

[51] ينظر: شرح التسهيل 130/3-132.

[52] شرح التسهيل 255/1.

[53] شرح التسهيل 119/1.

[54] الاقتراح في علل أصول النحو : 35 .

التي بمعنى (مع) لا تتقدّم على عامل المصاحب كـ(مع)، فلا يقال: (استوى والخشبةَ الماءُ) عدا ابن جني الذي أجاز ذلك، مستدلًا بقول الشاعر:

**جَمعتَ وفُحشًا غيبةً ونميمةً خصالا ثلاثًا لست عنها بمرعوي**[55]

حيث نقد ابن مالك ما ذهب إليه ابن جني بقوله: ((أمّا الأولى فالجواب عنها من وجهين: أحدهما : أنّ العاطفة أقوى وأوسع مجالاً فحصل لها مزية بتجويز التقديم... وثانيهما: أنّ واو (مع) وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا... واحتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضًا))[2].

**ثالثًا: مؤاخذات على منهج ابن مالك في النقد النحوي**

لا يخفى على دارس اللغة العربية أهمية ابن مالك وعلوّ قدره، وسموّ علمه، في زمانه وبعد مماته حتى يومنا هذا، لأنّه يعرض المسائل النحوية بأسلوب منهجيّ، وينقد الآراء النحوية بطريقة علمية، ويصدر الأحكام عليها مع الدليل والبرهان، مستعينًا بقدرته النحوية العالية وذاكرته القويّة في الحفظ، وخبرته، فهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث حديثًا شاملًا، واستقصاه استقصاء كاملًا في تنسيق رائع، وأسلوب بديع، وعلى الرغم ممّا يمتلكه من معرفة بعلوم العربية، وتمكّن من المادة النحوية، فإنَّ المقام يقتضي أن أكشف عن بعض الهفوات المنهجية التي وقع فيها في أثناء شرحه المسائل النحوية، ولا ضير في ذلك، فالكمال لله وحده ومنها:

**1. خلط الأقوال النحوية.**

لم يكن ابن مالك دقيقاً في نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها؛ بل كان في بعض الأحيان ينسب قولاً انفرد بذكره أحد النحاة إلى الجمهور، ثم يرد عليهم، ونجد هذا واضحاً في مسألة (رُبَّ حرف تكثير، والتقليل بها نادر)[56]، وقد يفعل العكس، أي : يعزو مذهب الجمهور إلى أحد النحاة، فيرد عليه أيضاً، وهذا ما فعله في مسألة (جواب القسم في حال اجتماع القسم مع الشرط الامتناعي)[57]، ومسألة (حكم المصدر الذي يلي أمَّا)[58]، وقد يركب بين قولين من أقوال النحاة، فيجعلهما مذهباً واحداً، ويتضح هذا في مسألة (وقوع (إذ) موقع (إذا) ووقوع (إذا) موقع (إذ)[59].

**2. تناقض أحكامه النقدية.**

لم يكن ابن مالك مستقراً في البت بأحكامه النقدية التي يبديها بحق النحاة، بل كان متناقضاً في بعض نقوداته، وذلك بنقده المسألة تارة، ثم الأخذ بها تارة أخرى، ويتجلى ذلك في مسألة تعيين انفصال الضمير، حيث ذكر ابن مالك أنَّه "يتعين انفصال الضمير إنْ حُصِر بـ(إنَّما)، أو رُفِع بمصدر مضاف إلى المنصوبِ، أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبِها..."[60].

---

[55] البيت ليزيد بن الحكم، الخصائص: 383/2.

[2] شرح التسهيل: 253/2–254، وينظر: شرح الكافية الشافية: 697–698.

[56] ينظر: شرح التسهيل: 178/3.

[57] ينظر: التسهيل: 150، 239.

[58] ينظر: التسهيل: 245. 246، وشرح التسهيل: 329/2 . 330.

[59] ينظر: التسهيل: 93، وشرح التسهيل: 212/2–213.

[60] التسهيل: 26.

وقد ناقض كلامه هذا في باب المبتدأ بقوله: "ولا يتحمّلُ غيرُ المشتقِّ ضميرا ما لم يؤوّل بمشتق، خلافاً للكسائيّ، ويتحمّلُه المشتقُّ خبرا، أو نعتا، أو حالا ما لم يَرْفَعْ ظاهرا لفظا، أو محلًا؛ ويستكنُّ الضمير إنْ جرى متحمّلُه على صاحب معناه، وإلّا برز، وقد يستكنُّ إنْ أُمِنَ اللَّبس، وفاقًا للكوفيّين"[61].

## المبحث الثاني: القبول والاستحسان

اتّبع ابن مالك منهجًا واضحًا في قبول الآراء النحوية واستحسانها، تمثّل بوصف تلك الآراء والنصوص بصفات تدلّ على القبول والاستحسان، منها: وبه أقول[62]، وهو الصحيح[63]، والأولى[64]، وأولى من[65]، وهو المختار[66]، وكذا أصحّ، أو وهو أصحّ[67]، وهذا أحسن من[68]، وهو مذهب قويّ[69]، وأحب اليّ[70]، وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- **إضمار أن المصدرية ورفع الفعل بعدها:**

ومن ذلك: مُره يحفرُها، وهذا النوع من إضمار أن مختلف فيه، فمن النحويين من منعه، ومنهم من أجازه في مثل الموضع السابق، ثمّ اختلفوا فقيل: يجب رفع الفعل إذ ذاك، وهذا مذهب سيبويه والبصريين، ومنهم من قال بنفي العمل، وهو مذهب المبرّد والكوفيين[71]، وجاء منه في الشعر قول طرفة ابن العبد:

**أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي**[72]

يريد أنْ أحضُرَ[73]، فاحتجّ من قال برفع الفعل بالبيت السابق وبقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[74]، فرفع الفعل بعد حذف أن[75].

---

[61] التسهيل: 47 . 48، وله حديث مماثل في مسألة (ما لا تدخل عليه كان وأخواتها) ينظر: التسهيل: 52، وشرح التسهيل: 336/1.

[62] ينظر: شرح التسهيل 219/1–257/2، وشرح الكافية الشافية 265/1– 1519/3– 1984/4.

[63] ينظر: شرح التسهيل 52/1–145–219–36/2، وشرح الكافية الشافية 334/1–654/2–732/2.

[64] ينظر: شرح التسهيل 60/3–317، وشرح الكافية الشافية 1195/3–1674.

[65] ينظر: شرح التسهيل 317/1– 349– 372، وشرح الكافية الشافية 701/2– 770– 1218/3،

[66] ينظر: شرح الكافية الشافية 426/1.

[67] ينظر: شرح التسهيل 265/2– 87/3– 175/3، وشرح الكافية الشافية 1291/3.

[68] ينظر: شرح التسهيل 173/2– 255– وشرح الكافية الشافية 673/2– 1300/3،

[69] ينظر: شرح التسهيل 48/1، وشرح الكافية الشافية 866/2،

[70] ينظر: شرح الكافية الشافية 397/1.

[71] ينظر: البحر المحيط 457/1

[72] ديوانه 25

[73] ينظر: همع الهوامع 405/2

ونقد ابن مالك الكلام في إضمار (أن) المصدرية، ووافق سيبويه والبصريين فيها؛ إذ عدّ ورودها قليلًا لا يقاس عليه، بخلاف الكوفيين؛ إذ ذهبوا إلى قياسه، وروَوْا البيت السابق بالنصب، قال ابن مالك: ((ولكنهم رفعوا لأنهم ألْغَوا (أنْ) لما ضعفت بالحذف على غير القياس[76].

ومما احتجّ به البصريون قولهم: إنّها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي ألّا تعمل مع الحذف من غير بدل[77]،وممّا يدلّ على ذلك أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت (أنّ) المشددة لا تعمل مع الحذف، فأن الخفيفة أولى ألّا تعمل[78].

واحتجّ الكوفيون على أنّه يجوز إعمالها مع الحذف بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾[79]، فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة؛ لأنّ التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدلّ على أنّها تعمل النصب مع الحذف، واستدلوا برواية النصب في قول طرفة السابق، فروي: بنصب (أحضُرَ)؛ لأنّ التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها وأعملها على الحذف، والدليل على صحّة هذا التقدير أنّه عطف عليه قوله: (وأن أشهد اللذات)، فدلّ على أنّها تنصب مع الحذف[80].

ويبدو لي أنّ حذف (أن) المصدرية يعتمد على امتناع اللبس، فإن صحت العبارة، وفُهم المعنى المراد، جاز الحذف، وإلا فلا، أمّا في ما يخصّ إعمالها، فأرى أنّ مذهب الكوفيين أكثر مرونة من مذهب البصريين، فقد أجازوا الوجهين في الفعل.

- **(زيادة مِنْ في الإيجاب)**

لا تزاد (مِنْ) عند سيبويه والبصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة، والثاني: أن يسبقَها نفيٌ أو شبهه، والمراد بشبه النفي النهي، والاستفهام، نحو: ما جاءني من أحدٍ، ومثال النهي: لا تضربْ من أحدٍ، والاستفهام نحو: هل جاءك من أحدٍ، وأجاز بعضُ الكوفيين زيادتَها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورِها، كقولهم: قد كان مِن مطرٍ، أي: قد كان مطر[81]، أمّا الأخفش، فقد أطلق زيادتها، لتشمل النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة[82].

ونقد ابن مالك مذهب الأخفش السابق، واختاره مذهبًا له، مستدلًا بالسماع، فقال: ((وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قوله تعالى ((وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ))[83]، وقوله تعالى: ((يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ

---

[74] الزمر: 64

[75] ينظر:المقتضب 85/2، واللباب في علل البناء والإعراب 31/2

[76] ينظر: شرح التسهيل 50/4.

[77] ينظر: الإنصاف 458/2، واللباب في علل البناء والإعراب 31/2

[78] ينظر: الإنصاف 458/2

[79] البقرة: 83 وذكر هذه القراءة المفسرون، ينظر: تفسير الراغب 246/1، والبحر المحيط 457/1.

[80] ينظر: الإنصاف 456/2

[81] ينظر: الجنى الداني 319، وتوضيح المقاصد 750/2، وهمع الهوامع 463/2، شرح الأشموني 71/2.

[82] ينظر: معاني القرآن 105/1.

[83] سورة الأنعام: 34

ذَهَبٍ))[84]...وقول عائشة رضي الله عنها: ((إن رسول الله ﷺ كان يصلي جالسًا فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا))[85]... ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة[86]:

**ويَنْمي لها حبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لم يَضِرْ))[87]**

والشواهد التي ساقها ابن مالك في زيادة (من) في الإيجاب تأوّلها النحويون، ولكن المقام لا يتسع لذكر ذلك، وإنّما غرضنا هنا هو بيان نقد ابن مالك للآراء وكيفية استدلاله على أحكامه التي يصدرها على تلك الآراء.

- **الأصل في (إياك) ونحوه**

اختلف النحويون في (إيّا) وما اتصل بها من ضمائر، فعن سيبويه: إنَّ (إيّا) اسْم مُضْمر وَالْيَاء وَالْكَاف وَغَيرهمَا حُرُوف معَان، وَالدَّلِيل على ذَلِك أنَّ حدَّ الِاسْم الْمُضمر موجودٌ فِي (إيّا)؛ وَلذَلِك لَا يتنكَّر بِحَال، وَالْيَاء وَالْكَاف لَو كَانَا اسْمَيْنِ لكانا فِي مَوضِع رفع أَو نصب، وَلَا عَامل لَهما هُنَا، أَو فِي مَوضِع جرّ بِالْإِضَافَة، وَالِاسْم الْمُضمر لَا يُضَاف؛ فَصَارَت الْكَاف هُنَا كالكاف فِي ذَاك وَأُولَئِكَ، وَقَالَ الْخَلِيل: كِلَاهُمَا مُضْمر إلاَّ أنَّ الأوَّل أشبه الْمظهر لِكَثْرَة حُرُوفه... وعن الفراء: أنّ الْكَاف (وغيرها مما اتصل بها) هُوَ الضَّمِير، و(إيّا) أُتي بهَا ليعتمد الضَّمِير عَلَيْهَا؛ إِذْ الْحَرْف الْوَاحِد لَا يقوم بِنَفسِهِ وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَمِيع اسْم وَاحِد[88].

ويلحظ أنّ الخلاف السابق لم يكن بين الكوفيين والبصريين فحسب، بل هو خلاف بين البصريين أنفسهم، أمّا سبب خلاف الكوفيين في (إيّاكَ)، فهو اجتماع مضمرين الأوّل منفصل والثّاني متصل، والأول يحتاج الثّاني لتعيين المقصود من الإتيان بالمضمر[89].

ونقد ابن مالك الآراء السابقة، واختار منها مذهب الخليل ومن تبعه، واستدلّ لهم من عدة أوجه، فقال: ((وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازني وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل: أحدها: أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفا كما هي في (ذلك)، لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا) و(هُنا)، ولحاقها مع (إيا) أولى؛ لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع (إيا) أمكن منه مع (ذا)؛ لأن (إيا) قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إياك)، الثاني: أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع (ذا)...الثالث: أنه لو كانت اللواحق (بإيا) حروفا لم يحتج إلى الياء في (إياي) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)، الرابع: أن غير الكاف من لواحق

---

[84] سورة الكهف: 31.

[85] صحيح البخاري 48/2.

[86] ديوانه: 143.

[87] شرح التسهيل 138/3، وذكر شواهد أخرى لا يتسع المقام لذكرها، ذكر رأي الأخفش واستشهد له من دون نقد في شرح الكافية الشافية 798/2.

[88] ينظر: اللباب 480/1، وسر صناعة الإعراب 319/1–320، والإنصاف 570/2، و الجنى الداني 536.

[89] ينظر: الإنصاف 570/2.

(إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا) مختلف في اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد، الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه، السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوابِّ، وروى: فإياه وإيا السَّوْءاتِ، وهذا مستند قوي، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضا، ومعناه النهي عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموما، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح))[90].

ويلحظ على نقد ابن مالك المتقدم أنّه استدلّ على اختياره بالقياس العقلي، عدا الدليل السادس الذي استند فيه إلى السماع، ثمّ أكّد على صحّة هذا السماع؛ وأنّ قائله أراد به الوعظ لمن بلغ الستين من الرجال، ولعلّ تعقيبه على الوعظ المفهوم من هذه الرواية هو تأكيد منه على صحتها؛ إذ إنّ هذا الوعظ وارد جدا عن العرب.

- **هلم وأصلها:**

ذكر سيبويه أنّ أصلها (ها) ضُمّت إليها (لُمَّ)، وجَعلتا كالكلمة الواحدة، وذكر أنّها في لغة الحجاز للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد، وبذلك جاءَ القرآن الكريم ومن العرب من يثني ويجمع ويؤَنث، فيقول للذكر هَلُمَّ، وللاثنين هلمَّا وللجماعة هَلُمُّوا، ٰ وللمرأَة هَلُمِّي وللاثنتين هلمَّا، وللنسوة هَلُمُمْنَ، ونسب سيبويه هذه اللغة إلى تميم[91].

وذهب الْفراءُ إِلى أنّ أصلها(هَل) ضمّ إِلَيْهَا (أم)، والرفعة الَّتِي فِي اللَّام همزَة (أم)، لما تركت نقلت إِلَى مَا قبلهَا، وَكَذَلِكَ (اللَّهُمَّ)، أَصْلهَا: يَا الله أمنا بِخَير، فكثرت فِي الْكَلَام، فاختلطت وَتركت الْهمزَة[92].

ونقد ابن مالك المذهبين السابقين، ووافق مذهب سيبويه الذي عدّه مذهب البصريين، قال: ((أصل (هلم) عند البصريين (ها) (لم)، وعند الكوفيين: هل أم، وقول البصريين أقرب إلى الصواب))[93].

يبدو أنّ الفراء في رأيه السابق لم يرد سوى مخالفة البصريين، فجاء برأي لا يستند فيه إلى دليل يخصّ دلالتها قبل التركيب، فدلالة (هل) بعيدة من دلالة (أم) قبل التركيب، بخلاف ما جاء به سيبويه، حينما جعل أصلها (ها) التنبيه، و(لمّ)، ومعلوم أنّ معنى التنبيه مع معنى الجمع والضمّ قريبان جدًّا من معنى الإقبال المفهوم من (هلمّ).

قال الفارسيّ: ((الدليل على أنّ الهاء من (هَلُمَّ) هي من (هاء) التي للتنبيه وتصحبه الألف، إلحاقُهم حرف التنبيه الذي لا اختلاف فيه أنّه تنبيه في نظيره من الأفعال، وهو قوله تعالى: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ

---

[90] شرح التسهيل 1/145-146، ولم يتطرق إلى هذا الخلاف في شرح الكافية الشافية.

[91] ينظر: الكتاب 1/252، 3/332- 529- 534.

[92] ينظر: رسالتان في اللغة 74، والمفصل في صنعة الإعراب 193.

[93] شرح الكافية الشافية 3/1392.

الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[94] فَـ (يا) هذه نظير (هاء) في (هَلُمّ)، فيجب أن يحكى (هَلُمَّ) في اللغتين جميعًا، كما يُحكى (يا اسجدوا) إن سمَّيتَ به فكنت تقول: (يا اسجدْ)، موقوفًا، وإنّما حذفت الألف من (هَلُمَّ) لكثرة الاستعمال، أو لاجتماع الساكنين في لغة من بيَّن فقال: (ارْدُدْ)، والساكنان الألف واللام التي هي فاء الفعل))[95].

## المبحث الثالث: الرفض والاستهجان

اتبع ابن مالك منهجًا في مسائل الرفض والاستهجان مماثلًا لمنهج القبول والاستحسان، غير أنّه قد يذكر الرأي المخالف لرأيه من دون بيان حجّته[96]، ومن مصطلحات الرفض عنده: قول فاسد[97]، وقول ضعيف[98]، وهو مردود[99]، وبخلاف ما ذهب إليه[100]، وهذا لا يصحّ[101]، وهذا ممتنع[102]، وهذا لا يجوز[103]، وفي ما يأتي بعض الأمثلة عليها:

- **(ورود – لولاك - في كلام العرب)**

مذهب سيبويه أنّ (لولا) من حروف الجرّ لكن لا تجرّ إلّا المضمر، فتقول: لولاي ولولاك ولولاه، فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بـ (لولا) [104]، وزعم الأخفش أنّها في موضع رفع بالابتداء، ووُضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئًا، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: لولا زيد لأتيتك[105]، وأنكر المبرّد استعمال (لولاي) وأخواته، وزعم أنّه لا يوجد في كلام من يحتجّ بكلامه، ويجب أن يُقال: لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل، كما جاء به التنزيل في قوله تعالى: ((لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ))[106]، ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلاً[107].

ونقد ابن مالك ما ذهب إليه المبرّد قائلًا: ((وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين، وأنشد سيبويه رحمه الله:

---

[94] النمل: 25.

[95] التعليقة 3/151.

[96] كتقديم خبر ليس عليها في شرح التسهيل 1/351، ورافع الفعل المضارع في شرح الكافية الشافية 3/1519.

[97] ينظر: شرح التسهيل 1/313- 2/279- 289، وشرح الكافية الشافية 1/531- 2/611.

[98] ينظر: شرح التسهيل 1/27- 51- 83، وشرح الكافية الشافية 3/1425.

[99] ينظر: شرح التسهيل 1/74- 75- 88، وشرح الكافية الشافية 2/749- 3/1479.

[100] ينظر: شرح التسهيل 1/216- 271- 383، وشرح الكافية الشافية 1/436- 2/1127- 3/1480.

[101] ينظر: شرح التسهيل 1/81- 270- 372، وشرح الكافية الشافية 3/1196.

[102] ينظر: شرح التسهيل 1/25- 61- 263، وشرح الكافية الشافية 2/787- 1133- 3/1230.

[103] ينظر: شرح التسهيل 1/350- 372- 2/256، وشرح الكافية الشافية 1/401- 2/573- 753.

[104] ينظر: الكتاب 2/ 376.

[105] ينظر: توضيح المقاصد 2/ 740، ومغني اللبيب 576، وشرح الأشموني 2/ 63.

[106] سورة سبأ: 31

[107] ينظر: الكامل 3/ 247.

**وكم مَوطنٍ لولايَ طِحتَ كما هوى بأجْرامه من قُنّة والنيّق مُنهوي**[108]

وأنشد الفراء[109]:

**أتطمِعُ فينا مَن أراق دماءنا ولولاكَ لم يعرضْ لأحْسابنا حَسَنْ))**[110]

ويلحظ في ما سبق أنّ ابن مالك يردّ زعمَ المبرّد برواية سيبويه، والكوفيين، وفي ذلك إشارة إلى أنّ المبرّد خالف جمهور النحويين في زعمه السابق، وهذا أسلوب من أساليب النقد التي يحصّن فيها الناقد حكمه.

- **(زيادة كان)**

تجيء (كان) زَائِدَة كما في قول الفرزدق:

**فَكيفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ**[111]

وإنَّما سَاغَ أَن تُزاد؛ لأنَّها أشبهت الْحُرُوف فِي أنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيرهَا، ولـ(كَانَ) الزَّائِدَة فَاعل مُضمَرٌ فِيهَا، تَقْدِيره: كَانَ الْكَوْن، على قَول السيرافي، وَلَا فَاعل لَهَا عِنْد أبي عليّ الفارسيّ[112].

قال العُكْبَريّ: ((وَمعنى زيادتها عِنْد السيرافي فِي إِلْغَاء عَملهَا لَا أَنَّها تَخْلُو من فَاعل، وإنَّما لم يظْهر ضمير فاعلها؛ لِأَنّ الضَّمِير يرجع إِلَى مَذْكُور، فَيلْزم أَن يكون لَهَا اسْم، وَإِذا كَانَ لَهَا اسْم كَانَ لَهَا خبر وَلِهَذَا تبيَّن فسادُ قولِ من قَالَ فِي قَول الفرزدق...إنَّ (كَانَ) زَائِدَة، وَالصَّحِيح أنَّ خَبَرهَا (لنا)، و(كرام) صفة لجيران))[113].

ونقد ابن مالك مذهب السيرافيّ السابق، ودلّل على نقده بالقياس على غيرها مما يشبهها في هذه الزيادة، فقال: ((وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثا عن غير محدّث عنه، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب، وأيضا فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع في (ما) بين عن، ومن، والباء، ورب، والكاف ومجروراتها))[114].

---

[108] هو ليزيد بن الحكم الثقفي في الكتاب 2/ 374، والكامل 247/3، والخصائص 261/2، وسر صناعة الإعراب 72/2.

[109] لم يعزه أحد لقائل، وهو بلا نسبة في الإنصاف 568/2، وخزانة الأدب 342/5.

[110] شرح التسهيل 185/3–186. ومثله في شرح الكافية الشافية 788/2.

[111] ديوانه 597.

[112] ينظر: شرح كتاب سيبويه 480/2، واللباب في علل البناء والإعراب 173/1.

[113] اللباب في علل البناء والإعراب 173/1.

[114] شرح التسهيل 360/1–361، ولم يتطرق للرأي في شرح الكافية الشافية 412/1.

وأنكر الدكتور إبراهيم السامرائيّ زيادة (كان) في المواضع التي ذهب النحويّون إلى زيادتها، وجعل ذلك من الأمور المصطنعة، فبعد أن أورد الأمثلة التي ذكرها النحويّون لزيادة (كان) بين المتلازمين، عقّب عليها بقوله: ((ولا نستطيع أن نطمئنّ إلى زيادة (كان) في هذه التراكيب الضعيفة التي اصطنعها النحويّون أمثلة، ولم يستقروها من كلام صحيح فصيح))[115]، ثمّ رأى أنّ ما جاء من الشواهد على زيادتها في: ((الغالب أبيات من الشعر ولغة الشعر لغة خاصّة، يرتكب فيها الشاعر ما يرتكب ليتمّ له الوزن، وليدخل في عدّة من الألفاظ ينتظمها بيت واحد قولًا ذا فائدة أو فكرة معيّنة))[116].

- **إعراب الاسم بعد إذا الفجائية:**

ذهب أكثر النحويين إلى أنّ (إذا الفجائية) تختصّ بالجملة الاسمية[117]؛ ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنّما هو للفرق بينهما وبين الشرطية الخاصّة بالفعلية، والفرق حاصل ب (قد)؛ إذ لا يقترن الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء[118].

وفي إعراب الاسم بعدها مذاهب، أحدها: جواز نصبه مطلقا[119]، وهو ظاهر كلام سيبويه[120]، والثاني: وجوب رفعه؛ لأنّها لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنّما يليها مبتدأ أو خبر، أو (أنّ) المفتوحة مؤولة بمبتدأ، أو (إنّ) المكسورة؛ لأنّ الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر، فمن أولاها غير ذلك، فقد خالف كلام العرب[121].

ونقد ابن مالك المذهبين السابقين، ولم يرتضِ النصب في الاسم الذي بعد (إذا) الفجائية، قال: وقد غفل عن هذا كثير من النحاة، فأجاز النصب في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا سبيل إلى جوازه[122].

وقال أيضًا: ((ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع، لأن العرب ألزمت (إذا) هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم))[123].

وثمّة مذهب ثالث في إعراب الاسم المشغول عنه بعدها: وهو التفصيل، فإن كان الفعل مقرونًا بـ(قد)، جاز النصب بعدها، وإن لم يكن مقرونًا بها، وجب الرفع وهو مذهب الأخفش[124].

---

[115] الفعل زمانه وأبنيته 67.

[116] الفعل زمانه وأبنيته 67، وردود القدامى والمحدثين على سيبويه 186.

[117] ينظر: شرح الكافية الشافية 2/ 615، ومغني اللبيب 120، وموصل الطلاب 97، وحاشية الصبان 2/ 388

[118] ينظر: مغني اللبيب 1/ 231.

[119] ينظر: مغني اللبيب 1/ 231.

[120] ينظر: الكتاب 1/107.

[121] ينظر: شرح الكافية الشافية 2/ 615، وتوضيح المقاصد 2/ 614، ومغني اللبيب 1/231.

[122] ينظر: شرح الكافيةالشافية 2/ 615.

[123] شرح التسهيل 2/139.

[124] ينظر: توضيح المقاصد 2/ 614، مغني اللبيب 1/ 231، والتصريح 1/ 452

وما يلحظ على نقد ابن مالك أنّه يختار النسق المعروف في لغة الرفض إن كان ما يرفضه يخالف كلام العرب نظمًا ونثرًا، وإن كان المنتقد رأي سيبويه أو جمهور البصريين؛ وهذا من براهين الموضوعية لديه.

- **الفصل بين الموصوف وصفته بـ(إلا).**

مذهب جمهور النحويين أنّ الفصل بين الموصوف وصفته بـ (إلّا) غير جائز، فلا يقال: جاءني رجل إلّا راكب؛ لأنّهما كالشيء الواحد، فلا يُفصل بينهما بها[125]، وذهب الزمخشريّ إلى جواز ذلك؛ فقال قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[126]: إنّ جملة (ولها كتاب) واقعة صفة لـ(قرية)، ((وإنّما توسّطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يُقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب))[127].

ونقد ابن مالك مذهب الزمخشريّ وعدّه فاسدًا؛ واستدلّ على فساده من خمسة أوجه: ((أحدها: أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة...الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه، لثالث: أنه مُعَلَّل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد، الرابع: أن الواو فصلت الأول عن الثاني، ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما؟ الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أوْلى المواضع بها موضع لا يصلح للحال...بخلاف (ولها كتابٌ معلومٌ) فإنها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد نفي، والمنفيّ صالح لأن يُجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ، وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي...))[128]؛ إذ إنّ من مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفي أو نهي، كما سوّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على النفي[129].

وكان ابن هشام يرى أنّ المسوّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران، أحدهما: خاصّ بها وهو تقدّم النفي، والثاني: عامّ في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفيّة؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفة، جاز مجيؤها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: في الدار قائمًا رجلٌ، وعند جمودها نحو: هذا خاتمٌ حديدًا، ومررتُ بماء قعدةَ رجلٍ، ومانع الوصفيّة في هذه الآية أمران، أحدهما: خاصّ بها، وهو اقتران الجملة بـ(إلّا)؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: ما مررت بأحد إلّا قائم، والثاني: عامّ في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو[130].

## الخاتمة ونتائج البحث

1- قد يلتقي الناقد الأدبي مع الناقد النحوي في تحقق شرط الثقافة الواسعة ويفترقان في شرط الموهبة التي لابد من توافرها في النقد، فالملكة أو الموهبة شرط أساسي للناقد، كما أنَّ الدربة الطويلة شرط آخر لا

---

[125] ينظر: ارتشاف الضرب 1529/3، ومغني اللبيب 564، وهمع الهوامع 2/ 271.

[126] سورة الحجر: الآية 4.

[127] الكشاف 2/ 570.

[128] شرح التسهيل 303/2، ولم يذكر رأي الزمخشري في شرح الكافية الشافية واكتفى بإعراب الآية السابقة.

[129] ينظر: توضيح المقاصد 2/ 702، وأوضح المسالك 262/2.

[130] ينظر: مغني اللبيب 477.

غنى للناقد عنها، والموهبة المشروطة نراها واضحة عند ابن مالك فهي شاخصة في مصنفاته مقرورة عند معاصريه.

2- ليس للنقد النحويّ تعريف عند العلماء المتقدمين، ولا المتأخرين، غير أنّ بعض الدارسين في هذا المجال وضعوا له تعريفًا، وتعريفهم له يحتاج بعض التعديل ليكون جامعًا مانعًا.

3- اتخذ النقد النحوي عند العلماء اتجاهين: الأول: نقد الخلاف، ويكون بين علماء مختلفي المذهب، والآخر: نقد الوفاق، ويكون بين علماء من المذهب نفسه، وكان ابن مالك في نقده جامعاً بين الاتجاهين في نقده النحوي.

4- توصّل البحث إلى كثير من الشروط التي يجب أن تتوافر في ابن مالك بكونه ناقدًا وفي النقد النحويّ بكونه ملمًّا بالتأليف، فاتخذ النقد عنده أشكالاً مختلفة في النقد النحوي بين تحقيق الروايات وتقويمها، وتصويب الأقيسة والحدود والمصطلحات، وتصحيح العبارات وتصويبها، ونقد الأمثلة والشواهد، فتنوعت طرائقه، وتعددت اتجاهاته بحسب طبيعة المسألة التي يجري البحث فيها.

5- اتّخذ ابن مالك منهجًا واضحًا في نقد النصوص والآراء النحوية، تمثّل هذا المنهج بوصف تلك الآراء والنصوص بصفات القبول والاستحسان أو الرفض والاستهجان، أو الاكتفاء بالتعليق الذي يوحي بإحداها، متبعًا كلَّ ذلك بالأدلّة النقلية أو العقلية أو كليهما.

6- تنوعت مصطلحات القبول عند ابن مالك تبعًا للمسائل التي يحكم عليها، فقد يحكم على المذهب بالصحيح إذا أراد رفض غيره رفضًا قاطعًا، ويحكم بالاختيار إذا أراد تضعيف غيره، وقد نرى عبارة (وبقوله أقول) إشارة منه إلى أنّ تشابه التفكير بينه وبين من سبقه إلى القول، والحال كذلك في مصطلحات الرفض، فهي مختلفة تبعًا لشدّة رفضه.

7- كانت أدلّة ابن مالك في أحكامه النحوية متنوعة بين السماع والقياس، ومن المعروف عنه أنّه كان يكثر من الاستشهاد بالحديث النبويّ، بل كان يعدّه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وقبل كلام العرب، وهذا ناتج من خبرته في علوم الحديث ودرايته الواسعة بكتب الصحاح.

8- قد يلتجأ ابن مالك إلى الأدلّة العقلية حين تتوفّر له الشروط لذلك (انعدام السماع والقياس)، وله في الدليل العقلي باع، تمثّل برفض المسائل أو قبولها، والاستدلال على القبول أو الرفض من وجوه عديدة، ويعضّد الدليل العقلي بالسماع والقياس حين يجد فيهما ما يقارب ضالته ويقويّ دليله.

9- لم يكن لابن مالك اتجاه محدد في اختيار المسائل، فهو يختار منها ما يراه صوابًا، ويعضّد اختياره بالدليل دائمًا، فنراه يخالف الكوفيين تارة، ويخالف البصريين تارة أخرى، وقد يخالف اتجاه المدرستين، فيتبنى رأيًا مستقلًا، أو يختار مذهبًا فرديًا.

## المصادر والمراجع

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
بدايات في النقد الأدبي: هاشم صالح مناع، دار الفكر العربي- بيروت، 1994م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.
تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 2008م.
الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت ط1، 1992م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 1997م.
الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1987م.
يوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه بشير يموت، المطبعة الوطنية- بيروت، ط1، 1934م .
ردود القدامى والمحدثين النحوية على سيبويه (أطروحة دكتوراه): عبد الزهرة زبون حمود، بإشراف: محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، 2006م.
سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2000م.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت-، ط1، 1998م.
شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، ط1.
شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، 1978م.
شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م.
العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، 1982م.
الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائيّ، مطبعة العاني- بغداد 1389هـ.
فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: 764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1.
الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1997 م.
الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.
اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط1، 1995م.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261 ه)، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الجيل- بيروت، الطبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334 هـ.

معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1990م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985م.

مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت طبعة جديدة، 1997م.

النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه (شرح جمل الزجّاجيّ) م.علي عبد الله محيسن، (بحث منشور) مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد، العدد 49، الجزء الأول، 2017م.

النقد النحوي عند الشاوي (ت 1096ه) في كتابه المحاكمات: حسين جاسم عبد الرضا، (رسالة ماجستير) جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1439ه – 2017م.

النقد النحوي قيمه ومضامينه: د.محمد اسماعيل عبد الله، (بحث منشور) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية/ جامعة بابل، العدد 3، المجلد 7، 2017م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.